مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

**اسم المقال:** تأثير مفاهيم الدخل المحاسبي في إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
**اسم الكاتب:** أ.م. علي مساعد، ساجده القطيفان
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9487
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/01 15:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

المجلد 35- 4- 2019: 341-358

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 35 -4-2019: 341-358

# تأثير مفاهيم الدخل المحاسبي في إدارة الأرباح
# (دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)*

**علي يوسف [1*]  ساجده القطيفان [2]**

[1*] أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

[2] طالبة ماجستير– قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

**الملخص:**

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مفاهيم الدخل المحاسبي في إدارة الأرباح؛ وقد اتبعت الدراسة المنهج التطبيقي بالاستناد إلى التقارير المالية المنشورة لعيّنة مكوّنة من عشرين شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمدة ثماني سنوات ابتداءً من 2014/1/1 وحتى 2021/12/31. ولقد استخدمت الدراسة كلٍّ من الدخل الصافي، والدخل الشامل الآخر، والدخل الشامل بوصفها بدائل للدخل المحاسبي، كما استخدمت نموذج ((1995 Jones Modified لقياس الاستحقاقات الاختيارية بوصفها بديلاً لإدارة الأرباح. ثم اعتمدت الدراسة الأساليب الإحصائية المتمثلة بنماذج انحدار السّلاسل الزّمنية المقطعيّة ( Panel Data) بواساطة برنامج E-Views الإصدار الثاني عشر. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة سلبيّة معنوية بين كل من الدخل الصافي، والدخل الشامل الآخر، والدخل الشامل بوصفها متغيرات مستقلة، والاستحقاقات الاختيارية لإدارة الأرباح بوصفها متغيراً تابعاً، ويترتب على ذلك أنَّ لجميع مفاهيم الدخل تأثيراً إيجابياً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، إلا أن لمفهوم الدخل الصافي تأثيراً أكبر مقارنة بغيره. ومن ثم تؤثر مفاهيم الدخل المحاسبي (الدخل الصافي، والدخل الشامل الآخر، والدخل الشامل) إيجاباً في جودة التقارير المالية من منظور إدارة الأرباح.

**الكلمات المفتاحية: الدخل الصافي، الدخل الشامل الآخر، الدخل الشامل، الاستحقاقات الاختيارية، إدارة الأرباح.**

تاريخ الايداع: 2023/2/6

تاريخ النشر : 2023/3/2

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

ISSN: 2789-8202 (online).
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

# The impact of accounting income concepts on earnings management -An Applied Study on The Companies Listed on the Damascus Securities Exchange –

**Sajeda ktefan[2]** **Ali Yoyssef[1*]**

[*1] Ass. Professor - department of accounting- faculty of economics - Damascus university
[2] Master research candidate - department of accounting- faculty of economics- Damascus university

Received: 6/2/2023
Accepted: 2/3/2023

**Copyright:** Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under
A **CC BY- NC-SA**

## Abstract:

This study aims to test the effect of accounting income concepts in earnings management. We follow the applied approach based on the published financial reports for a sample of twenty companies listed on the Damascus Stock Exchange for eight years starting from January 1, 2014 until December 31, 2021. this paper uses net income, other comprehensive income, and comprehensive income as alternatives of accounting income, and uses (1995 Jones Modified) model to measure voluntary benefits as an alternative to earnings management. Using Panel Data , this study shows a significant negative relationship between each of net income, other comprehensive income, and comprehensive income as independent variables, and optional entitlements for earnings management as a dependent variable, which means that all income concepts have a positive effect in reducing profits management practices, except for the concept of net income Hence, the concepts of accounting income (net income, other comprehensive income, and comprehensive income) positively affect the quality of financial reports. From an earnings management perspective.

**Key Words:** Net Income, Other Comprehensive Income Comprehensive Income, Discretionary Accruals, Earnings Management

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 35- 4- 2019: 341-358

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 35 -4-2019: 341-358

## 1- المقدمة:

تتضمن التقارير المالية معلومات حول قياس المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية، والتغيرات في مركزها المالي. وتعدُّ المعلومات المتعلقة بالدخل من أهم المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمو التقارير المالية؛ لذلك يمثل قياس الدخل للمنشأة موضوعاً رئيساً بالنسبة للهيئات القائمة على وضع المعايير المحاسبية.

وبالرغم من أن القوائم المالية تخضع عند إعدادها لعدد كبير من المعايير والسياسات المحاسبية، كما تخضع عند نشرها لمعايير الإفصاح المحاسبي، إلا أن هذا لايمنع إدارات المنشآت من السعي لإظهار البيانات المالية وخاصة الأرباح، بالشكل الذي يخدم مصالحها من خلال ممارسات إدارة الأرباح، فإدارة الأرباح هي وسيلة تستخدمها إدارة المنشأة للوصول برقم الأرباح المحاسبية إلى رقم مستهدف، وقد ينطوي ذلك في جزء منه على عملية تلاعب بأرباح المنشأة. بحيث تخدم الأرباح المنشورة في القوائم المالية مصالحها الخاصة مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى، ومن ثم فإن إدارة الأرباح تهدف إلى التأثير على الأرباح المحاسبية عن طريق استغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية.

تقليدياً، صافي الدخل Net Income(NI) هو مقياس الأداء الرئيس لأي منشأة. إلا أن تحول صافي الربح إلى أداة للتلاعب دفع واضعي المعايير المحاسبية للاعتقاد بأنَّ صافي الدخل في حد ذاته مقياسًا غير كافٍ للأداء، ما أدى إلى ظهور مفهوم الدخل الشامل بهدف المساعدة في تقييم أداء المنشآت، والحد من حجم التلاعب بداخلها، وزيادة شفافية الإفصاح عن المعلومات الواردة في القوائم المالية بصفة عامة وقائمة الدخل بصفة خاصة.

قدمت هيئة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية FASB مفهوم الدخل الشامل comprehensive income(CI) في بيان المفاهيم الصادر عنها رقم 3 (SFAC3) [1]، و تناوله معيارها المحاسبي رقم (SFAS 130) بعنوان " التقرير عن الدخل الشامل"، وبالنسبة إلى معايير المحاسبة الدولية فقد ظهر من خلال المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) بعنوان "عرض القوائم المالية".

وقد أكدت دراسات عدة على أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل إذ تساعد المعلومات الواردة بقائمة الدخل الشامل مستخدمي التقارير المالية ولاسيما المستثمرين في التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية للمنشأة، وتوفير مقياس شامل لأداء المنشأة، كما تساعد في الرقابة على أداء الإدارة والحد من سلوكها النفعي المتمثل في إهمال أثر بعض العمليات وتحويلها إلى قائمة الأرباح المحتجزة مباشرة وعدم إظهار آثارها على قائمة الدخل، تميل الشركات إلى ممارسة إدارة عن طريق صافي الدخل إلا أن ممارسة إدارة الأرباح عن طريق الدخل الشامل قد تكون أكثر صعوبة.

## 2- مشكلة البحث :

إن ممارسة إدارة الأرباح وإن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، والتي تظهر في ضعف الكفاءة التشغيلية والاقتصادية للمنشأة، حيث أن تحقيق أهداف الإدارة في الأجل القصير سيكون على

[1] أصدرت FASB بعد ذلك كثيراً من بيانات المفاهيم Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) حول مفهوم الدخل الشامل .

ISSN: 2789-8202 (online).
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

حساب مصلحة المنشأة في الأجل الطويل، ونظراً لخطورة هذه الظاهرة وارتباطها الكبير بالدخل المحاسبي ظهرت مشكلة الدراسة والتي تتمثل فيما يأتي:

- ما هي بين طبيعة العلاقة بين الدخل الصافي والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.
- ما هي طبيعة العلاقة بين الدخل الشامل الآخر والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.
- ما هي طبيعة العلاقة بين الدخل الشامل والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.

## 3- أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من الاعتبارات الآتية:

4-إن ظهور مقياس جديد للدخل وهو الدخل الشامل CI يعدُّ موضوعاً رئيساً في البحث المحاسبي في مجال أسواق رأس المال، ويتطلب المزيد من البحث، ونظراً لأن الأبحاث التي أجريت حتى الآن قدمت نتائج مختلطة، كما أنها ركزت على أثر مفاهيم الدخل المتعددة في جودة التقارير المالية في البلدان المتقدمة حيث يكون سوق رأس المال أكثر كفاءة، في حين أن الحاجة قائمة إلى مزيد من الأبحاث في البلدان النامية التي لديها سوق أقل كفاءة. يأتي هذا البحث ليقدم أدلة إضافية في بلدٍ مثل سورية كما يسهم عموماً في الأبحاث المقدمة في هذا المجال.

**5**-إن نتائج البحث ذات أهمية بالنسبة لواضعي المعايير والهيئات التنظيمية المشرفة على عمل الشركات المساهمة لكونها تقدم دليل على مدى فائدة ال IAS1,SFS130 الذي يتطلب من المنشآت الإبلاغ عن الدخل على أساس شامل وما مدى صحة التحرك نحو تقرير دخل أكثر شمولاً بإعداد بيان الدخل الشامل.

## 6- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلى اختبار أثر مفاهيم الدخل المحاسبي في إدارة الأرباح للمنشآت المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويتفرع عن هذا الهدف العام الأهداف الآتية:

1-تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل الصافي والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.

2-تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل الشامل الآخر والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.

3-تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل الشامل والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر على إدارة الأرباح.

## 4- فروض البحث:

1-H01: ليس هناك علاقة معنوية بين الدخل الصافي و إدارة الأرباح.

2-H02: ليس هناك علاقة معنوية بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح.

3-H03: ليس هناك علاقة معنوية بين الدخل الشامل وإدارة الأرباح.

## 5-منهج البحث:

لأن منهج البحث هو الخطوات التي يتبعها البحث للوصول إلى النتائج؛ اعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي وفق الخطوات الآتية:

1-تحديد مشكلة البحث عن طريق الرجوع إلى السابقة. إذ تمثلت المشكلة باختبار تأثير مفاهيم الدخل المحاسبي في ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على المنشآت المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2-تحديد فروض البحث التي تمثل حلولاً متوقعة حول تأثير الدخل الشامل في ممارسات إدارة الأرباح. حيث تربط الفروض بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وفي هذه الدراسة تمثلت فروض البحث في ثلاثة فروض تربط بين كل من: الدخل الصافي، الدخل الشامل الآخر، الدخل الشامل بوصفها متغيرات مستقلة وإدارة الأرباخ بوصفها متغيراً تابعاً.

3-جمع البيانات المطلوبة لاختبار الفروض والمتمثلة في التقارير المالية للمنشآت المدرجة في سوق دمشق للأراق المالية لمدة ثمان سنوات ابتداءً من 2014 وحتى 2021 والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

4-اختبار فروض البحث عن طريق نماذج الانحدار المتعدد باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة بنماذج انحدار السّلاسل الزّمنية المقطعيّة (Panel Data)، حيث سيتم اعتماد عن نموذج Jones المعدل لقياس تأثير مفاهيم الدخل المحاسبي في إدارة الأرباح.

5-تحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي views 12- وتعميم النتائج على مجتمع البحث.

**الإطار النظري**

## 1- الدخل المحاسبي:

### 1-1 المفهوم التقليدي للدخل المحاسبي:

أشير إلى الدخل المحاسبي تقليدياً بأنه: ناتج مقابلة الإيرادات المحققة من عمليات الفترة بالمصروفات المتعلقة بتحقيق هذه الإيرادات، كما قدم مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي(Accounting principles Board (APB تعريفًا للدخل بأنه: زيادة الإيرادات عن المصروفات الخاصة بالفترة ( الشيرازي، 1990، ص.249).

إن الاهتمام الرئيس للدخل المحاسبي يتمثل بالتطبيق العملي والقواعد والإجراءات المتعلقة به، إذ يقاس الدخل المحاسبي استناداً إلى نهج العمليات ونموذج التكلفة التاريخية؛ الذي يقوم على مجموعة من المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية وهي: مبدأ المقابلة، والتحقق، والتكلفة التاريخية، وفرض ثبات القوة الشرائية للنقود.

( الشيرازي، 1990،ص.466 ). يتطلب قياس الدخل المحاسبي وفق هذا النموذج قياس المصروفات بناء على التكلفة التاريخية للمنشأة، فتقاس قيم الموجودات على أساس تكلفة الحيازة، ولا يُعترف بمكاسب الحيازة حتى تتحقق عملية البيع. يرجع التمسك بنموذج التكلفة التاريخية للدخل بالنظر إلى فائدته العملية من حيث انخفاض كلفته، وموضوعيته كونه يستند إلى بيانات فعلية، فضلاً عن أنه مقياس متحفظ، ما يجنب مستخدمي القوائم المالية كثيراً من مخاطر عملية اتخاذ القرار، فضلاً على ذلك فهو يتصف بالملاءمة لأغراض المساءلة والرقابة على الإدارة لمعرفة مدى تقيدها بالالتزامات التعاقدية (بلقاوي، 2007، ص.281)

في المقابل، يعاني هذا النموذج بعض أوجه القصور، أهمها عدم قدرته على التعامل مع ظاهرة التغير في الأسعار بصورة متكاملة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها:

1-افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود لأنه في ظل تغيرات المستوى العام للأسعار تصبح وحد القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة إلى العمليات والفترات المختلفة، ومن ثم تصبح الأرقام المحاسبية غير قابلة للتجميع أو المقارنة.

2-اتباع مبدأ التحقق الذي يؤدي إلى أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف) المحاسبي بالتغيرات في القيمة، لأن التمسك بنموذج التكلفة التاريخية في ظل وجود تضخم في الأصول يؤدي إلى تخفيض الدخل خلال الفترات التي يُحتفظ فيها بالأصول وارتفاعه بشكل مبالغ فيه في فترات بيعها، ويرجع ذلك إلى تأجيل الاعتراف بالأرباح الرأسمالية التي تحققها الأصول إلى الفترات المحاسبية

التي بيعت فيها الأصول بدلاً من الاعتراف بها أولاً بأول في فترات الاحتفاظ بها، ومن ثم فإن نتائج أعمال الفترة كما تعرضها قائمة الدخل سوف تكون خليطاً من الدخل الخاص بالفترة الحالية والدخل الذي تم اكُتسب ولم يتحقق في الفترات السابقة، أي إنه يقود إلى أخطاء في الإفصاح عن مكونات الدخل المحاسبي لأن مقابلة الإيرادات الجارية بالتكاليف التاريخية لهذه الإيرادات يؤدي إلى دمج ناتج النشاط التشغيلي مع مكاسب الحيازة في رقم واحد (الشيرازي، 1990، ص. 468)، وفقاً لذلك لا يمكن توقع أن ينتج عن الدخل المحاسبي بيانات نموذجية لفترتين مختلفتين تكون أحداثهما الحالية متطابقة وذلك لكونه يُحدَد جزئياً بناء على الأحداث الجارية لفترة التقرير، في حين يتأثر بشدة بأحداث الفترات السابقة.

**1-2 المفهوم المعاصر للدخل المحاسبي (الدخل الشامل):**

- **مفهوم الدخل الشامل:**

قدمت هيئة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية FASB مفهوم الدخل الشامل comprehensive income(CI) في بيان المفاهيم الصادر عنها رقم 3 (SFAC3) [2]، و تناوله من معيارها المحاسبي رقم (130 SFAS) بعنوان " التقرير عن الدخل الشامل"، وبالنسبة إلى معايير المحاسبة الدولية فقد ظهر من خلال المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) بعنوان "عرض القوائم المالية".

وقد اتفقت هذه المعايير على تعريف الدخل الشامل بأنه "التغيير في حقوق الملكية [صافي الأصول] للمنشأة في فترة من المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر غير المالكة، وهي تشمل جميع التغييرات في حقوق الملكية خلال فترة ما باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات المالكين والتوزيعات على المالكين((SOCPA . IAS 1.2020: Para 68:4)

- **مكونات الدخل الشامل:**

يهدف الدخل الشامل إلى قياس أداء المنشأة؛ بإظهار التغيرات كلها في حقوق الملكية في الفترة بخلاف المعاملات مع المالكين. لا يغير الدخل الشامل في التصنيفات المتعلقة بصافي الدخل التي تشمل دخل العمليات المستمرة، فضلاً عن المكاسب والخسائر من العمليات العرضية، لكنه يتضمن الدخل الشامل الآخر، الذي يشمل الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المستبعدة من صافي الدخل لكونها غير محققة. فالدخل الشامل هو نتيجة عاملين: (1) صافي الدخل (المحقق): الذي ينشأ بشكل أساسي عن معاملات البيع في المنشأة، (2) الدخل الشامل الآخر (مكاسب الحيازة القابلة للتحقق وخسائرها): الذي ينشأ عن التغيرات في قيم الأصول المحتفظ بها. ووفقاً لذلك يمكننا الوصول إلى الدخل الشامل من العلاقة التالية:

| **الدخل الشامل = صافي الدخل + الدخل الشامل الآخر (2)** |
|---|

ونستعرض فيما يأتي دراسة لمكونات صافي الدخل ومكونات الدخل الشامل الأخر

- **صافي الدخل:**

**1-** الإيرادات.

**2-** المصروفات.

**3-** المكاسب والخسائر.

- **الدخل الشامل الآخر:**

[2] أصدرت FASB بعد ذلك كثيراً من بيانات المفاهيم Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) حول مفهوم الدخل الشامل .

**1**- المكاسب والخسائر من ترجمة العملات الأجنبية.

**2**- فائض إعادة التقييم للأصول الملموسة وغير الملموسة.

**3**- المكاسب والخسائر من الأصول المالية المتاحة للبيع.

**4**- الجزء الفعّال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوّط المستخدمة في تحوّط التدفق النقدي.

**5**- المكاسب والخسائر الإكتوارية عن خطط المنافع المحددة.

- **الإفصاح عن الدخل الشامل:**

أبلغ عن الدخل الشامل لأول مرة في المعيار SFAC130 (التقرير عن الدخل الشامل) الذي تضمن الانتقال من عرض الدخل الشامل الآخر في الملاحظات إلى العرض الواضح الذي يعطي المنشآت خيار الإبلاغ عن الدخل الشامل بإحدى الطرق الآتية: (1) تقديم بيان واحد للدخل الشامل ،(2) تقديم بيانين منفصلين للدخل يعرض أحدهما مكونات الربح والخسارة ( بيان صافي الدخل) وبيان آخر يبدأ بصافي الدخل ويعرض مكونات الدخل الشامل الآخر (بيان الدخل الشامل)، (3) الإبلاغ عن الدخل الشامل الآخر في بيان التغيرات في حقوق الملكية (Mahmood & Mahmood, 2019, P. 4) . على الرغم من وجود ثلاثة خيارات للإبلاغ عن الدخل الشامل، فقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن عرض الدخل الشامل في بيان الدخل يزيد من شمولية البيانات المالية وقابليتها للمقارنة، وشجع المنشآت على الإبلاغ عن الدخل الشامل باستخدام الخيارين الأول والثاني، إلا أن معظم المنشآت بدأت بالإبلاغ عن OCI باستخدام الخيار الثالث ( بيان التغيرات في حقوق الملكية) ( Mahmood & Mahmood, 2019, P. 4). أظهرت نتائج البحث المحاسبي أن الإبلاغ عن OCI في بيان التغيرات في حقوق الملكية نتج عنه كثير من القضايا بما في ذلك الحد من القدرة التنبئيَّة (Barker, 2004, P. 157) وفائدة المعلومات المتعلقة بالأرباح، فضلاً عن تقليل الشفافية والوضوح وزيادة الأخطاء في نماذج التقييم التي تستند إلى المحاسبة. وتوصل (Pandit & Phillips, 2004) إلى أن الإبلاغ عن OCI في بيان التغيرات في حقوق الملكية يؤدي إلى انخفاض في درجة وضوح القوائم المالية بالنسبة إلى مستخدمي البيانات المالية، الأمر الذي يجعل من الصعب عليهم اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. فضلاً عن ذلك وجدت ( Lin & Rong, 2012, P. 655) أن المنشآت التي لديها دوافع لإدارة الأرباح تميل إلى تجنب الإفصاح عن الدخل الشامل بصورة واضحة، ولذلك فإنها تفصح عن OCI في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. تدعم هذه الدراسات فكرة وجود علاقة سلبية بين شفافية عرض الدخل الشامل وميل المنشآت للقيام بممارسات إدارة الأرباح (حبيبة، 2017، ص.136).

أصدر FSAB معيار المحاسبة الدولي IAS1 في أيلول/2007 وذلك بعد النظر في المخاوف التي أثارها أصحاب المصلحة، حيث ألغى هذا المعيار خيار الإبلاغ عن OCI في بيان التغيرات في حقوق الملكية مع السماح للمنشآت بالإبلاغ عن OCI إما في بيان واحد بيان (الدخل الشامل) وإما في بيانين منفصلين (بيان صافي الدخل وبيان الدخل الشامل) ( Pascan, 2010, p. 188). وفقاً لنهج البيان الواحد يعرض الدخل الشامل بشكل بارز يوصفه مجموعاً إجمالياً، في حين يعرض صافي الدخل بوصفه مجموعاً فرعياً؛ لذلك يؤخذ على هذا النهج بأنه يقلل من أهمية صافي الدخل بوصفه مقياساً للأداء، أما وفق النهج الآخر فهناك بيانان؛ بيان صافي الدخل الدائم الذي يختتم بصافي الدخل، فضلاً عن بيان الدخل الشامل الذي يعرض بنوداً غير متكررة تمثل مكونات الدخل الشامل الآخر. يتميز هذا النهج بتوفير مؤشرين أساسيين للأداء بالنسبة إلى مستثمرين.

في حزيران/ 2011 عدَّل مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي IAS1 وكان الغرض من هذه التعديلات إضافة بنود القوائم المالية وتجميعها بناءً على الخصائص المشتركة، فضلاً عن إعادة ترتيب أجزاء المعيار السابق. تضمنت هذه التعديلات عرض التغيرات كلها من المعاملات مع المالكين في حقوق الملكية ومعالجتها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بخلاف المعاملات مع غير المالكين التي تعرض في حقوق الملكية أيضاً لكنها تعالج في قائمة الدخل الشامل (جنبلاط، 2017، ص.47).

اختبر (Andersson & Karlsson, 2011, P. 33) مدى ملاءمة بدائل عرض OCI للمستثمرين في بيئة الأعمال السويدية، وتوصل إلى أن نهج بيان الدخل الشامل الواحد هو الأكثر ملاءمة للمستثمرين السويدين. ودرس ( De Cristofaro & Falzago, 2014, P. 32) اتجاه المنشآت الإيطالية فيما يتعلق ببدائل عرض OCI، ووجد أن نهج بيان الدخل الشامل الواحد هو الأكثر انتشاراً.

**3- إدارة الأرباح، المفهوم، والمحددات، والقياس**

**2-1 مفهوم إدارة الأرباح:**

تمثل إدارة الأرباح مؤشراً رئيساً لجودة التقارير المالية، وذلك لارتباطها الوثيق برقم الربح الذي يمثل ملخصاً لأداء المنشأة الاقتصادي؛ حيث يؤدي تدخل الإدارة في عملية التقرير المالي إلى التقرير عن الأرباح على نحو مختلف عنه في حالة عدم تدخلها. فيمكن للمديرين الذين يرغبون في التأثير على الأرباح الاختيار بين مجموعة كبيرة من الأساليب، يتطلب بعضها معاملات اقتصادية حقيقية في حين يقتصر بعضها الآخر على قرارات محاسبية بحتة.

وقد كانت دراسة (Hepworth, 1953, pp. 32–39) أول من استخدم مصطلح إدارة الأرباح، إلا أن (Katherine, 1989, p. 92) قدم المنظور الأولي لإدارة الأرباح حين عرفها بأنها: تدخل ذو مغزى في عملية التقرير المالي الخارجية بنية الحصول على منافع خاصة، وليس بغرض إعداد التقارير المالية حيادياً. ومن ثم توالت التعاريف التي قدمها البحث المحاسبي( Kliestik et al., 2020, p. 374). إذ قدم (Ronen & Yaari, 2008, p. 27) تعريفاً شاملاً لإدارة الأرباح بأنها: مجموعة من القرارات الإدارية التي تؤدي إلى عدم الإبلاغ عن الأرباح الحقيقية قصيرة الأجل.والتي تزيد من القيمة باعتقاد الإدارة. يمكن أن تكون إدارة الأرباح مفيدة بحيث تشير إلى القيمة طويلة الأجل، أو نفعية بحيث تخفي القيمة قصيرة أو طويلة الأجل، ثم أنها يمكن أن تكون محايدة تكشف عن الأداء الحقيقي قصير الأجل. والتي تنتج عن طريق اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار قبل تحقيق الأرباح أو عن طريق اتخاذ خيارات محاسبية تؤثر في أرقام الربح المحققة وتفسيرها. يشير هذا التعريف إلى عدم قدرة الأرباح قصيرة الأجل . غالباً . على تمثيل الأداء الاستراتيجي الحقيقي للمنشأة بما يؤدي إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية. ومن ثَمَّ فإن إدارة الأرباح ليست نفعية في المطلق، فقد تكون مفيدة وقد تكون حيادية.

تطرقت العملية البحثية إلى مفهوم إدارة الأرباح من جانبين نفعي ومعلوماتي. فوفقاً للمنظور المعلوماتي؛ تعد إدارة الأرباح أداة لتوصيل المعلومات الخاصة المتعلقة بأداء المنشأة المستقبلي. وجدت دراسة (Gul et al., 2000, pp. 21–22) إن المنشآت التي لديها فرص استثمارية كبيرة تستخدم إدارة الأرباح للإشارة للفرص المستقبلية للنمو، كما تستخدمها لإزالة أثر التقلبات غير العادية في الأرباح وتحقيق تدفق نقدي مستمر في الأرباح والوزيعات النقدية. بينما يشير الجانب النفعي لإدارة الأرباح إليها بوصفها أداة

تستخدمها الإدارة لتضليل أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء الحقيقي للمنشأة بهدف تحقيق مصالحها الخاصة، أي أنه يركز على وجود عملية تضليل وتحريف جوهرية.

ناقش البحث المحاسبي دوافع عدة لإدارة الأرباح، يرتكز معظمهاعلى نفعية الإدارة وبعضها على عدم تماثل المعلومات. إذ تمارس الإدارة أنشطة إدارة الأرباح مثلاً قبل القيام بعروض الأسهم، أو لزيادة تعويضاتها المحددة في شكل خيارات أسهم، ثم أنها تستخدمها لزيادة مكافآتها وتجنب مخالفة عهود الدين، وقد تستخدمها لتجنب التكاليف السياسية والأعباء الضريبية. وفقاً لذلك يمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى دوافع ترتبط بسوق المال، ودوافع ترتبط بالترتيبات التعاقدية، ودوافع تنظيمية (يوسف، 2005، ص:206).

وفيما يتعلق بطرق إدارة الأرباح وأساليبها، فقد اتفقت الدراسات على وجود مدخلين لإدارة الأرباح. هما المدخل المحاسبي والذي يعتمد بصفة أساسية على الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP والتقديرات الشخصية للإدارة، والمدخل الحقيقي والذي يتم باتخاذ قرارات اقتصادية حقيقية عن طريق أنشطة التشغيل، الاستثمار، والتمويل والتي تخضع لسلطة وقرارات الإدارة. وقد ناقش Roychowdhury (2006) أن إدارة الأرباح وفقاً للمدخل الحقيقي يمكن أن تتم باستخدام ثلاث وسائل هي: إدارة المبيعات، إدارة المصروفات الاختيارية مثل مصروفات الصيانة والبحث والتطوير، وإدارة الإنتاج (نويجي& محمد، 2018، ص:14).

قدمت العملية البحثية نماذج متعددة لقياس إدارة الأرباح. تركز النماذج المرتبطة بالمدخل المحاسبي لقياس إدارة الأرباح على التمييز بين الاستحقاقات الاختيارية وغير الاختيارية. تمثل الاستحقاقات غير الاختيارية أداء المنشأة الحقيقي، بينما تمثل الاستحقاقات الاختيارية تقديرات الإدارة وأحكامها، ولذلك يشار إليها كبديل لإدارة الأرباح (P. Dechow et al., 2010, p. 358). اعتمدت بعض الدراسات (Jones, 1991, P.211)، (Dechow et al ,1995,P.199) على إجمالي الاستحقاقات Toutal Accruals للكشف عن إدارة الأرباح، إذ تُعزل العناصر غير الاختيارية منها للوصول إلى العناصر الاختيارية. واعتمد بعضها الآخر على نوعاً محدداً من الاستحقاقات (Stubben, 2010, p.702) أو الاستحقاقات الإجمالية في قطاع صناعي محدد (Kothari, 2005, p.12). في حين اعتمدت دراسات أخرى (Rai & Kerstein, 2008, p. 24) على الخصائص الإحصائية للأرباح المحاسبية عن طريق تحديد مقياس معين Benchmark للأرباح، ومن ثم التعرف على خصائص الأرباح التي تزيد أو تقل عن ذلك المقياس كما في التوزيعات التكرارية للأرباح.

ثم أن السنوات الأخيرة شهدت ظهور المدخل الحقيقي لقياس إدارة الأرباح. يركز هذا المدخل أساساً على التدفقات النقدية، عن طريق دراسة تأثير الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في التدفقات النقدية(Ali & Kamardin, 2018, p. 443). قدمت الدراسات نماذج عدة لقياس إدارة الأرباح الحقيقية، قامت هذه النماذج بشكل رئيسي على التمييز بين التدفقات النقدية العادية وغير العادية.

تتضمن إدارة الأرباح الحقيقية كلاً من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وفقاً لذلك قدم البحث المحاسبي نماذجاً لقياس إدارة الأرباح المرتبطة بأنشطة التشغيل والاستثمار، في حين أنه لم يقدم . في حدود علم الباحث . نماذجاً لقياس إدارة الأرباح المرتبطة بأنشطة التمويل. ومن ثَمَّ فإنه لا يوجد نموذج لقياس إدارة الأرباح الحقيقية قياساً كلياً. لذلك جرت العادة في الدراسات على استخدام نماذج قياس إدارة الأرباح الحقيقية إلى جانب نماذج القياس القائمة على الاستحقاق بهدف تقديم نتائج أكثر موضوعية.

وفقاً لـ (Dechow et al., 1995, p. 193) تمتلك هذه النماذج القدرة على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح بنسب مختلفة، ويعد نموذج jones المعدل أكثر النماذج موثوقية لقياس الاستحقاقات الاختيارية والكشف عن ممارسات إدارة الأرباح. استهدف نموذج jones المعدل معالجة استخدام الإدارة لبعض بنود الإيرادات في إدارة الأرباح، إذ يقوم هذا النموذج على استبعاد التغير في حسابات العملاء من التغير في الإيرادات لحساب مدى التعديل في الإيراد غير النقدي في فترة الحدث. ومن ثَمَّ يفترض هذا النموذج أن جميع التغيرات في مبيعات الائتمان Cridit Sale خلال فترة الحدث ناتجة عن إدارة الأرباح. نظراً لأنه من الأسهل ممارسة إدارة الأرباح عن طريق مبيعات الائتمان بالمقارنة مع المبيعات النقدية. وفقاً لذلك سيعتمد البحث الحالي إدارة الأرباح بوصفها مقياس لجودة التقارير المالية باستخدام الاستحقاقات الاختيارية كبديل لإدارة الأرباح، اعتماداً على نموذج (1995) Jones , Modified والذي يعد من أفضل النماذج وأكثرها شيوعا.

- **العلاقة بين الدخل الشامل وإدارة الأرباح:**

يؤثر الإفصاح عن الدخل الشامل في ممارسات إدارة الأرباح، إذ قامت دراسة (Lin and Rong, 2012) باختبار العلاقة بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح، واعتمدت على اختبار عينة مكونة (391) شركة من الشركات المدرجة في بورصة شنغهاس في عام 2009، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كلاً من الدخل الشامل الآخر والدخل الشامل يلعبان دوراً مهماً في إدارة الأرباح، إذ أن الإفصاح عنهما يحسن من مستوى الشفافية في المعلومات المحاسبية، ومن ثم ينعكس ذلك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح، إذ أن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر يمكن أن يحد من إدارة الأرباح لكونه يزيد من قدرة المستثمرين على فهم أداء المنشأة. وأكدت دراسة ( Igor and Allan, 2011) على أن غياب الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر يجعل من الصعوبة الحصول على صورة واضحة عن الأداء المالي، مما يشجع الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح. وأشارت دراسة (Jun, et al., 2009) أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل يمثل المقياس الوحيد الذي يتضمن كافة مصادر خلق القيمة، وأن إعداد نظم حوافز الإدارة على أساسه يؤدي إلى إجبار الإدارة على الاحتياط لكافة العوامل التي تؤثر على قيمة المنشأة وتقلل من احتمال ممارسات إدارة الأرباح.

وأظهرت دراسة (Bagus, et.,al, 2016) أن الإفصاح الأكثر تفصيلاً عن بنود الدخل الشامل الآخر يجعل معلومات المنشأة أكثر شفافية، مما يقلل من عدم التماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. ويقلل من إمكانية ممارسة المنشأة لإدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر أسهم ذلك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأن هناك علاقة سلبية بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح(يونس، 2019، ص193).

مما سبق يمكننا القول أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل يؤثر بشكل فعّال على إدارة الأرباح. إذ أن لإفصاح عن الدخل الشامل يزيد مستوى الإفصاح والشفافية للمنشآت. مما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات ويحد من ممارسات إدارة الأرباح.

**4- الدراسة التطبيقية:**

تناول هذا االجزء الدراسة التطبيقية للبحث، حيث حُدِّدت عينة الدراسة من الشركات المسجلة في بورصة دمشق للأوراق المالية، وقياس المتغيرات، ومن ثم الإحصاءات الوصفية للدراسة التطبيقية، وفي النهاية يتم اختبار فروض الدراسة الثلاثة المحددة.

### 4-1 عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:

يتمثل مجتمع البحث بالشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بينما تمثلت عينة البحث من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تتوافق مع الشروطالآتية:

1-مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من عام 2014 إلى عام 2021

2-يتم تداول أسهمها، وتتوفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة من عام 2014 إلى عام 2021. يوضح الجدول الآتي عية الدراسة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتاريخ إدراجها:

الجدول (1): عينة الدراسة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

| الشركة | الرمز | القطاع |
|---|---|---|
| البنك العربي – سورية | ARABS | مصارف |
| بنك الإئتمان الأهلي | BASY | مصارف |
| بنك بيمو السعودي الفرنسي | BBSF | مصارف |
| بنك سوريا والمهجر | BSO | مصارف |
| المصرف الدولي للتجارة والتمويل | IBTF | مصارف |
| بنك سوريا الدولي الإسلامي | SIIB | مصارف |
| بنك بيبلوس – سورية | BBS | مصارف |
| بنك قطر الوطني – سورية | QNBS | مصارف |
| بنك الأردن – سورية | BOJS | مصارف |
| بنك سوريا والخليج | SGB | مصارف |
| بنك الشرق | SHRQ | مصارف |
| فرنسبنك | FSBS | مصارف |
| الشركة المتحدة للتأمين | UIC | تأمين |
| الشركة الدولية للتأمين آروب | AROP | تأمين |
| الشركة السورية الوطنية للتأمين | NIC | تأمين |
| شركة العقيلة للتأمين التكافلي | ATI | تأمين |
| الاتحاد التعاوني للتأمين | SAIC | تأمين |
| الشركة السورية الكويتية للتأمين | SKIC | تأمين |
| المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق | UG | خدمات |
| الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية | AVOC | صناعة |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدم Execl

### 4-2 مصادر جمع البيانات:

جمعت البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية فيما يتعلق بالمتغيرات التابعة والمستقلة من البيانات المالية المنشورة للمنشآت المساهمة العامة المدرجة عن الفترة الممتد من عام 2014 حتى عام 2021 والمتوفرة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية وموقع سوق دمشق للأوراق المالية.

**4-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

حُلِّلت البيانات الخاصة بالدراسة (نماذج Data Panel) باستخدام برنامج E-Views12 وفيما يأتي والأساليب الإحصائية التي تم طُبِّقت على البيانات.

1-مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures): كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار التوزيع الطبيعي (Normality): عن طريق احتمالية جاكوا بيرا (Jarque-bera Probability).

2-اختبار الاستقرار: عن طريق اختبار جذر الوحدة (Unit Root).

3-منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للسلاسل الزمنية المقطعية (Panel ARDL): لتحديد طبيعة العلاقة واتجاهها بين متغيرات البحث. حيث تعمل منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL على حل مشكلة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة، ويعمل أسلوب التحليل المقطعي لبيانات السلاسل الزمنية على الجمع بين مزايا أسلوبي السلاسل الزمنية والتحليل المقطعي.

## 4-4 متغيرات الدراسة:

**المتغيرات المستقلة:**

- الدخل الصافي NI: يمثل صافي الربح بعد الضرائب.
- الدخل الشامل الآخر OCI: يتضمن الدخل الشامل الآخر مجموعة من البنود، وهي: التغييرات في فائض إعادة التقييم الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة، الجزر الفعال من المكاسب والخسائر في خطط المنافع المحددة، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة البيانات المالية لعملية أجنبية، المكاسب والخسائر من إعادة قياس الأصول المالية المتاحة للبيع، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر من أدوات التحوط في تغطية التدفقات النقدية.
- الدخل الشامل CI: وهو مجموع كل من الدخل الصافي والدخل الشامل الآخر.

**المتغير التابع:**

يتمثل المتغير التابع بممارسات إدارة الأرباح، وقد تم قياسه باستخدام نموذج Dechow 1995 باعتباره أبرز النماذج المستخدمة لقياس الاستحقاقات الاختيارية بوصفها مؤشر على إدارة الأرباح.

**4-5 الإحصاءات الوصفية:**

الجدول (2):الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

| CI | OCI | NI | REC | REV | PPE | TAC | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 181.316 | 161.235 | 19.061 | 0.0931 | 0.1011 | 0.1046 | -0.1307 | Mean |
| 42.5893 | 38.4089 | 7.0517 | 0.0275 | 0.0129 | 0.0454 | -0.0422 | Median |
| 1432.37 | 1374.68 | 790.18 | 1.7064 | 4.0759 | 0.9888 | 0.5746 | Maximum |
| -104.44 | -94.153 | -196.9 | -0.107 | -0.2298 | 0.0077 | -2.5241 | Minimum |
| 333.153 | 317.241 | 88.936 | 0.22785 | 0.40581 | 0.1424 | 0.3390 | Std. Dev. |
| 2.1811 | 2.3554 | 4.962 | 4.6160 | 7.2722 | 2.8657 | -3.4237 | Skewness |
| 6.8778 | 7.8580 | 39.76 | 28.476 | 64.210 | 13.405 | 20.609 | Kurtosis |
| 227.12 | 305.29 | 9667 | 4895 | 26388 | 940.79 | 2379.9 | Jarque-Bera |
| 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | sig |

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدم برامج E-Views

وجدنا أن قيمة معامل الالتواء (Skewness) بالنسبة إلى متغير الاستحقاقات الاختيارية TAC بلغت 3.423706- وهي أصغر من الصفر (القيمة المعيارية لمعامل الالتواء عند التوزيع الطبيعي)، وهذا يدل على أن التوزيع التكراري ملتوٍ نحو اليسار وغير متناظر على جانبي المتوسط. **إلا أن** معاملات الالتواء المتغيرات جميعها تأخذ قيماً موجبة، ومن ثم نستطيع استنتاج أن هذا التوزيع التكراري لهذه السلاسل جميعها ملتوٍ نحو اليمين وغير متناظر على جانبي المتوسط.

ووجدنا أيضاً أن معامل التفلطح (Kurtosis) بالنسبة إلى سلاسل المتغيرات جميعها تأخذ قيماً أكبر من 3 (القيمة المعيارية لمعامل التفلطح عند التوزيع الطبيعي)، أي إن التفلطح للمتغيرات جميعها أعلى من مستوى التفلطح الطبيعي، وهذا يدل على أن سلاسل المتغيرات تعاني عدم التجانس مع مرور الزمن، بمعنى أنه ليس هناك ثبات للانحرافات المعيارية لهذه السلاسل حول متوسطاتها. أما بالنسبة إلى اختبار Jarque-bera فهو يأخذ قيماً أكبر من 5.99 (القيمة المعيارية لاختبار Jarque-bera للتوزيع الطبيعي) بالنسبة إلى المتغيرات جميعها، وما دام أن احتمال التوزيع الطبيعي للمتغيرات جميعها (0.000) أي أقل من 0.05، نستطيع إذن استخلاص أن التوزيع التكراري لسلاسل المتغيرات جميعها لا يخضع للتوزيع الطبيعي.

**4-6 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:**

يُختبر استقرار السلاسل الزمنية عن طريق جذر الوحدة (Unit Root) باستخدام اختبار ADF-Fisher Chi-Square، وبالاستناد إلى نتائج Sig إذ تنص الفرضية الصفرية على وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية ومن ثم عدم استقرارها، فإذا كان احتمال الاختبار Sig <0.05 كانت الفرضية الصفرية مرفوضة.

وعند اختبار استقرار السلاسل الزمنية أظهرت النتائج أن بيانات السلسلة الزمنية مستقرة عموماً، نظراً لأن احتمال وجود جذر وحدة هو أقل من 0.05 بالنسبة إلى جميع المتغيرات. ونلحظ أن بعض المتغيرات TAC, PPE, REC , NI كانت مستقرة عند المستوى، في حين أن بعضها الآخر REV, OCI, CI كان مستقرة عند الفرق الأول.

**4-7 اختبار الفرضيات:**

ولاختبار هذه الفرضيات اتبعت الخطوات الآتية:

**الخطوة الأولى: قياس الاستحقاقات الكلية المتمثلة بالفرق بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية وفق العلاقة الآتية:**

$$TA_t = ONI_t - CFO_t \qquad (1)$$

حيث:

$TA_t$: الاستحقاقات الكلية. $ONI_t$: صافي الربح التشغيلي. $CFO_t$ : التدفقات النقدية التشغيلية.

**الخطوة الثانية تقدير معالم النموذج $a_1, a_2, a_3$ وذلك عن طريق نموذج الانحدار الآتي:**

$$\frac{TA_t}{TAS_{t-1}} = \alpha_1\left(\frac{1}{TAS_{t-1}}\right) + \alpha_2\left(\frac{PPE_t}{TAS_{t-1}}\right) + \alpha_3\left(\frac{\Delta REV_t - \Delta REC_t}{TAS_{t-1}}\right) + \varepsilon_{i.t} \qquad (2)$$

حيث:

$TAS_{t-1}$: قيمة الأصول عند نهاية الفترة السابقة أو بداية الفترة الحالية.

$PPE_t$ : القيمة الإجمالية للآلات والمعدات والتجهيزات.

$\Delta REV_t$: التغير في الإيرادات بين نهاية الفترة $REV_t$ وبدايتها $REV_{t-1}$.

$\Delta REC_t$ : التغير في صافي الحسابات المدينة Net Receivables بين نهاية الفترة الحالية $REC_t$ ، ونهاية الفترة السابقة $REC_{t-1}$

**الجدول(4): معاملات الانحدار لنموذج Modified Jones model 1995**

| $a_3$ | $a_2$ | $a_1$ | اسم القطاع |
|---|---|---|---|
| 0.1020 | 0.0814 | -0.1400 | العينة الإجمالية |

المصدر: إعداد الباحثة باستخدم برامج E-Views

**الخطوة الثالثة: حساب الاستحقاقات غير الاختيارية (العادية): وتحتسب باستخدام المعاملات المقدرة في النموذج السابق، وذلك باستخدام المعادلة الآتية:**

$$NDA_t = a_1(\frac{1}{TAS_{t-1}}) + a_2\left\{\frac{(\Delta REV_t - \Delta REC_t)}{TAS_{t-1}}\right\} + a_3(\frac{PPE_t}{TAS_{t-1}}) \quad (3)$$

**الخطوة الرابعة: حساب الاستحقاقات الاختيارية (غير العادية): التي تمثل الفرق بين الاستحقاقات الإجمالية والاستحقاقات غير الاختيارية (العادية)**

$$DA_t = TA_t - NDA_t \quad (4)$$

وعند حساب الاستحقاقات الاختيارية (غير العادية) أظهرت النتائج أن متوسط الاستحقاقات الاختيارية للعينة كلَّها -0.140071 ، في حين كان متوسط الاستحقاقات الاختيارية 0.059916- ، 0.063043-، 0.191945 - ، لكل من قطاع الخدمات والصناعة ، وقطاع التأمين، وقطاع المصارف على الترتيب. ومن ثَّم فإننا نلحظ ارتفاع متوسط الاستحقاقات الاختيارية في قطاع المصارف مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، يليه قطاع التأمين، في حين أن متوسط الاستحقاقات الاختيارية لقطاع الصناعة والخدمات كان الأقل بين القطاعات، ما يشير إلى انخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح في هذا القطاع.

**الخطوة الخامسة:** دالة الانحدار التي تعبر عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل لكل فرض من الفروض الفرعية بما يمكن من اختبار هذه الفرضيات؛ إذ تحدد العلاقة بين المتغير المستقل باستخدام أسلوب الانحدار البسيط بالاستناد إلى (نجاة، 2019، ص199).

تعبر دالة الانحدار للفرضية الفرعية الأولى عن العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية $DA_{t.i}$ بوصفه متغيراً تابعاً والدخل الصافي NI بوصفه متغيراً مستقلاً من خلال العلاقة الآتية:

$$DA_{t.i} = \beta_0 + \beta_1\ NI + \varepsilon_{i.t} \quad (5)$$

وتعبر دالة الانحدار للفرضية الفرعية االثانية عن العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية $DA_{t.i}$ بوصفه متغيراً تابعاً والدخل الشامل الآخر OCI بوصفه متغيراً مستقلاً من خلال العلاقة الآتية:

$$DA_{t.i} = \beta_0 + \beta_1\ OCI + \varepsilon_{i.t} \quad (6)$$

في حين تعبر دالة الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة عن العلاقة بين الاستحقاقات الاختيارية $DA_{t.i}$ يوصفه متغيراً تابعاً والدخل الشامل CI بوصفه متغيراً مستقلاً من خلال العلاقة الآتية:

$$DA_{t.i} = \beta_0 + \beta_1\ CI + \varepsilon_{i.t} \quad (7)$$

تظهر عن طريق الجدول (4) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

الجدول(5): اختبار العلاقة بين **NI, OCI, CI** والاستحقاقات الاختيارية

| (DW) | sig ( F) | F | R2 | $\beta_1$ | $\beta_0$ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1.904415 | 0.000 | 4.539637 | 0.395107 | -0.00055 | -0.110880 | القيم | NI |
| | | | | -3.21271 | -32.50296 | t | |
| | | | | 0.0148 | 0.0000 | sig | |
| | | | | 0.000173 | 0.003411 | Std. E | |
| 2.155509 | 0.000 | 11.25387 | 0.618213 | -0.00042 | -0.052620 | القيم | OCI |
| | | | | -4.67896 | -3.806860 | t | |
| | | | | 0.0023 | 0.0067 | sig | |
| | | | | 9.12E-05 | -3.806860 | Std. E | |
| 2.133116 | 0.000 | 11.94919 | 0.632259 | -0.00041 | -0.046022 | القيم | CI |
| | | | | -5.74554 | -3.750169 | t | |
| | | | | 0.0007 | 0.0072 | sig | |
| | | | | 7.24E-05 | 0.012272 | Std. E | |

المصدر: إعداد الباحثة باستخدم برامج E-Views

أشارت النتائج في الجدول السابق، فيما يتعلق بالدخل الصافيNI إلى أن قيمة معامل التحديد $R^2$ تساوي 0.395107 ، وبلغت قيمة اختبارF التي تعبر عن القوة التفسيرية للنموذج 4.539637 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من مستوى دلالة 0.05 .، وهذا يدل على قوة النموذج في تفسير العلاقات. أما قيمة معامل الميل فقد بلغت $\beta_1$ $-0.000554$ بمستوى معنوية 0.0148 أقل من مستوى دلالة 0.05 ، في حين بلغت قيمة اختبار Durbin-Watson (D.W) 1.904415 ، وهي قيمة مثلى، الأمر الذي يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ما يشير إلى معنوية النموذج ويدل على وجود علاقة سلبية معنوية بين صافي الدخل والاستحقاقات الاختيارية بوصفه بديلاً لممارسات إدارة الأرباح. ومنه فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: **هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الدخل الصافي وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية**

أما فيما يتعلق بالدخل الشامل الآخر OCI فقد بلغت قيمة معامل التحديد $R^2$ 0.618213 ، وبلغت قيمة اختبار F 11.25387 بمستوى معنوية 0.000 ،وهي أقل من مستوى دلالة 0.05 بمعامل ميل $\beta_1$ 0.000427 - عند معنوية قدرها 0.0023 وهي أقل من مستوى دلالة 0.05 ، وبلغت قيمة اختبار (D.W) 2.155509 ،وهي قيمة مثلى، الأمر الذي يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، . فالنموذج معنوي وهناك علاقة سلبية معنوية بين الدخل الشامل الآخر والاستحقاقات الاختيارية بوصفها بديلاً لإدارة الأرباح. بناء على ذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: **هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل الآخر وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية.**

بالنسبة إلى لدخل الشامل CI بلغت قيمة معامل التحديد $R^2$ 0.632259 ، وبلغت قيمة اختبار F 11.94919 عند مستوى معنوية 0.000 أقل من مستوى دلالة 0.05 بمعامل ميل $\beta_1$ 0.000416- عند معنوية 0.000416- وهي أقل من مستوى دلالة 0.05، وبلغت قيمة اختبار (D.W) 2.133116 ، وهي قيمة مثلى الأمر الذي يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. فالنموذج معنوي ويشير إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الدخل الشامل والاستحقاقات الاختيارية بوصفها بديلاً لإدارة الأرباح. بناء على ذلك فإننا

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة **هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشامل وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية.**

وبالمقارنة بين معامل الميل $\beta_1$ لكل من CI, OCI, NI الذي بلغ(0.000554- ، 0.000427- ،0.000416-) على الترتيب نلحظ أن الدخل الصافي له علاقة سلبية أكبر مع الاستحقاقات الاختيارية، ومن ثم له قدرة أكبر على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية مقارنة بالدخل الشامل الآخر والدخل الشامل، وذلك في العينة الإجمالية للشركات.

## 4-8 النتائج:

**1**- هناك علاقة معنوية بين الدخل الصافي وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية

**2**- هناك علاقة معنوية بين الدخل الشامل الآخر وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية.

**3**- هناك علاقة معنوية بين الدخل الشامل وممارسات إدارة الأرباح في عينة الشركات الإجمالية.

ومن ثم تؤثر مفاهيم الدخل المحاسبي جميعها (الدخل الصافي، الدخل الشامل الآخر، الدخل الشامل) إيجاباً في إدارة الأرباح، غير أن للدخل الصافي دوراً أكبر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بمفاهيم الدخل المحاسبي الأخرى. قد يرجع ذلك إلى استبعاد البنود غير المحققة من الدخل الصافي؛ إذ يعترف بالبنود غير المحققة ضمن الدخل الشامل الآخر، وتمتلك الإدارة سلطة تقديرية واسعة عند الاعتراف بهذه البنود وقياسها، ما يوفر لها الفرصة لممارسة إدارة الأرباح، ومن ثم فإن استبعاد البنود غير المحققة من الدخل الصافي جعله أقل عرضه للاستخدام في ممارسات إدارة الأرباح.

## 4-9 التوصيات:

1- يوصي البحث بالاستناد على مقاييس الدخل الصافي في الرقابة على الإدارة، أو المقاييس التي تستند إلى الدخل الصافي باعتباره الأكثر قدرة على الحد من ممارسات إدارة الأباح وفق نتائج البحث.

2- إعادة دراسة مكونات الدخل التشغيلي وفق النماذج التي يطلبها مصرف سوريا المركزي وهيئة الأوراق المالية في إطار تطورات معايير التقرير المالي والقرارات التنظيمية ذات الصلة، إذ يجري تصنيف بعض المكونات على أنها تشغيلية في حين أنها غير تشغيلية، ومن أمثلتها أرباح القطع البنيوي وخسائره، بما يؤثر على قياس أداء المنشأة سلباً.

3- اختبار فائدة المكونات الفردية للدخل الشامل، إذ يمكن أن تظهر هذه المكونات اختلافاً بدرجة تأثيرها في ممارسات إدارة الأرباح

**معلومات التمويل :**

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

## المراجع:

### المراجع باللغة العربية


1. الشيرازي، عباس. (1990). نظرية المحاسبة. ط1. الكويت. ذات السلاسل للنشر والطباعة والتوزيع.
2. ص- ص:1-554
3. حبيبة، محمد. (2015). الآثار المتوقعة لتغيير موقع الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية. مج:54. ع1. ص-ص: 275-314.
4. جنبلاط، كندة. (2017). اختبار تفوق إجمالي الدخل الشامل من ناحية ملاءمة القيمة والقوة االتنبئيَّة- دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. دور لغة التقرير المالي الالكتروني XBRL في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين. ص- ص: 1-95.
5. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،(2020) المعايير الدولية للتقرير المالي، الرياض، السعودية.
6. يونس، نجاة،2019، تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في بورصة الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. مج:49. ع1. ص-ص: 169-214. جامعة عين شمس. كلية التجارة.
7. Barker, R. (2004). Reporting financial performance. Accounting Horizons, 18(2), 157–172.
8. De Cristofaro, T., & Falzago, B. (2014). What trend for Comprehensive Income Presentation? Evidence from Italy. International Journal of Accounting and Taxation, 2(3), 17–40.
9. Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. Journal of Accounting and Economics, 50(2–3), 344–401.
10. Dechow, P. M., Sloan, R. G., & work(s):, A. P. S. R. (1995). Detecting Earnings Management. The Accounting Review, 70(2), 193–225.
11. Gul, F. A. A., Leung, S., & Srinidhi, B. (2000). The Effect of Investment Opportunity Set and Debt Level on Earnings-Returns Relationship and the Pricing of Discretionary Accruals. SSRN Electronic Journal.
12. Hepworth, S. R. (1953). Smoothing periodic income. The Accounting Review, 28(1), 32–39.
13. Katherine, S. (1989). Commentary on earnings management. Accounting Horizons, 3(4), 91–102.
14. Lin, W., & Rong, M. (2012). Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings management. Nankai Business Review International.
15. Mahmood, J., & Mahmood, I. (2019). Comprehensive income disclosure (the case of US companies). Cogent Economics & Finance, 7(1),
16. Pandit, G. M., & Phillips, J. J. (2004). Comprehensive income: Reporting preferences of public companies. The CPA Journal, 74(11), 40.
17. Rai, A., & Kerstein, J. (2008). Crossing the Red Line: An Examination of Inter-Temporal Shifts In Managers' Tendencies to Report Small Annual Profits. Available at SSRN 1270833.
18. Ronen, J., & Yaari, V. (2008). Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research (Vol. 3).